المنطق

نقد المنطق الرمزى

المنطق صناعة يونانية ، وأرسطو هو الذى وضع أصول ذلك العلم حتى لقد سماه العرب « صاحب المنطق » . ولم يجعل صاحب المنطق — كما ذكرنا من قبل — المنطق علماً من العلوم بل آلة لها ، وتتلخص نظريته المنطقية فى كتابيه التحليلات الأولى والثانية ، أى فى القياس والبرهان . وظل المنطق الأرسطاليسى سائداً فى العصر الوسيط حتى ظهر ديكارت وبيكون فهاجما قياس أرسطو هجوماً شديداً ، وبينا عقمه فى الكشف عن حقائق جديدة . ولما تقدمت العلوم الرياضية والطبيعية والبيولوجية فى القرن التاسع عشر تقدماً شاسعاً كان من الطبيعى أن يعاود العلماء والفلاسفة النظر فى المنطق فى ضوء المناهج العلمية الحديثة . وظهر منطقان جديدان أحدهما يعتمد على الرياضة والآخر على علم الحياة . غير أن المنطق الرياضى الجديد هو الذى نال شهرة كبيرة ، وهو الذى أحدث ثورة حقيقية فى المنطق القديم . أما المنطق الآخر فإنه يعد استمراراً لمنطق بيكون وجون استيوارت مل ، أى المنهج التجريبى النافع فى العلوم الطبيعية والحيوية .

وانتهت رياسة المنطق الرياضى إلى برتراند رسل[1] فى العصر الحاضر .

ويسمى هذا المنطق كذلك بالمنطق الرمزى ، أو منطق العلاقات ، ويعتمد على بعض أسس نلخصها فيما يلى . ففى باب التصورات concepts ، كان المنطق القديم يعتمد على المفهوم لا على الماصدق ، أما المنطق الرياضى فاعتماده على الماصدقات . ويترتب على هذا الاختلاف فى وجهة النظر اختلاف فى نظرية

---

(١) انظر كتابه « أصول الرياضيات » والجزء الأول منه فى المنطق الرياضى ، ترجمة الدكتورين محمد مرسى أحمد ، وأحمد فؤاد الأهوانى ، ١٩٥٨ — دار المعارف .

الحد أو التعريف . وفى باب الأحكام والقضايا انتهى المنطق الرياضى إلى تحليل « صورة » الحكم ، وانتهى إلى صور أولية رمزية تبين العلاقة بين الموضوع والمحمول وكيف يرتبطان ، ويرجع صدق القضية إلى احترام هذه الصور التى تطبق على عالم الواقع .

وظهر ديوى فى الوقت الذى كانت حركة المنطق التحليلى على أشدها . ومن الطبيعى أن ينتقد ديوى ذلك المنطق الجديد ويبين عيوبه ، حتى يبرر منطقه الجديد . وأهم عيب فى المنطق الرياضى إغفاله عنصر الزمان ، واعتراضه على الأحكام التقديرية ، أو الأحكام العملية بوجه عام . ونحن نستخدم المنطق لفائدته فى الحياة العملية ، فهو خادم لنا لا سيد يجب احترامه . ولذلك وصف أحد النقاد منطق ديوى بأنه منطق للفائدة[١] Logic for use .

لقد قيل عن المنطق إنه العلم الذى يبحث فى قوانين الفكر الضرورية ، أو أنه علم العلاقات بصرف النظر عن صلتها بالفكر . ولكن ديوى لا يوافق على هذا الاتجاه ، أى عزل قوانين الفكر ، أو العلاقات عن العالم الواقعى الذى نفكر فيه ، بل مهمة المنطق الأساسية هى « البحث فى علاقة الفكر من حيث هو كذلك بالواقع من حيث هو كذلك »[٢] وهذه الصلة بين الفكر والواقع صلة لا انفصام فيها ، فلما فصل بعض المناطقة بين قوانين الفكر وبين الواقع خيل إليهم أن هذه القوانين متعالية ثابتة وأنها الأصل فى العالم الواقعى . ولو رجعنا إلى أنفسنا ورأينا كيف نفكر ، لرأينا أننا نفكر فى كل شىء وحول كل شىء : « فى الثلج الموجود على ظهر الأرض ، فى القعقعة والزلزلة مما ينشأ من باطنها ، فى علاقة مذهب منرو باضطراب الأحوال فى فنزويلا ؛ فى علاقة الفن بالصناعة ؛ فى الصفة الشعرية لصورة من ريشة بوتشلاتى ؛ فى معركة ماراثون ؛ فى التفسير الاقتصادى للتاريخ ؛ فى التعريف الصحيح للسبب ؛ فى أفضل طريقة لتخفيض

---

(١) Piatt, Dewey's Logical Theory, in Schilpp p. 111.

(٢) Essays in Experimental Logic, p. 81.

المصروفات ؛ فى تجديد علاقات صداقة انفصمت عراها وكيف يكون ذلك ؛ فى حل معادلة هيدروناميكية، إلخ »[١]. وفى هذه الأمثلة المتعددة نجد أموراً كثيرة قد تكون موضوعات للفكر : أحداثا ، وأفعالا ، وقيما ، ومثلا عليا ، وأشخاصاً ، وأمكنة . ولا يقف التفكير عند هذا الحد اليسير من بحث أمور الحياة العادية بل يشتغل كذلك بالبحث فى الأمور الطبيعية والأحوال الاجتماعية وتقدم المجتمعات البشرية . والتفكير فى مثل هذه الأمور كلها تابع للعمل والسلوك، وهو يتدخل للتوسط فى التغلب على الصعوبات التى يواجهها الإنسان .

صفوة القول الحياة العملية هى الأصل الذى يترتب عليه التفكير ، فالعمل مباشر والنظر تابع ، والبناء فى المحل الأول والنقد فى المحل الثانى ، معيشة يسودها التقييم ثم وصف يتسم بالتجريد . وهذا لا ريب انقلاب فى وجهة النظر المنطقية ، لأن سائر المنطق القديم كان يقدم النظر على العمل ويجعل قوانين الفكر أسمى وأثبت وأضبط من قواعد السلوك ومعايير العمل . وإنما كانت هذه الأمور العملية غير يقينية لأنها حادثة ، متغيرة ، متطورة ، وبمعنى آخر خاضعة للزمان ، أى تبدأ فى الماضى وتستمر فى الحاضر ولها تطور محتمل فى المستقبل . ومهما يكن من شىء فهذه هى حقيقة هذا العالم الذى نعيش فيه ، ولا حيلة للمنطقى أن يهرب إلى عالم ضرورى ثابت يقينى فى عالم الفكر وحده ، بل ينبغى على المنطقى أن ينظم بفكره ما يعيشه فى عالم الواقع .

الخطأ الذى يقع فيه المنطق التحليلى إذن هو إغفال عنصر الزمن . ومن ثم هرب إلى فلسفة مثالية أو منطق رياضى . وميزة المثالية تقوم فى قوة الفكر واتساقه وشموله فى مقابل معطيات الحواس التى يبدأ العلم منها وينتهى إلى مجموعة من القوانين مرتبطة منظمة . وذهبت المثالية إلى أن نتائج العلم أسمى مرتبة من معطيات الواقع ، وأن عالم الواقع مظهر أدنى من مظاهر عالم الفكر ، من حيث إن الحقيقة هى المطابقة المنطقية بين عالم الفكر وعالم الواقع . وبذلك تثبت المثالية

---

(١) Essays in Ex. Log. p. 75-76.

وجود العالم الواقع المحسوس من صدق وجود عالم الفكر وانتظامه . وعلى عكس ذلك تبدأ الواقعية من الأمور التى انتهت إليها المثالية ، أى من الأشياء التى انتهى إليها العلم المبرهن عليه . فالأشياء المحسوسة هى الأشياء الحقيقية ، وهى موضوع المعرفة ، وهى حقائق واقعة وهى أصل تفكيرنا وليست من بناء التفكير . ومن هنا كان ديوى من حيث كان يسلم بالأشياء الواقعة خاضعاً لميتافيزيقا معينة دون أن يشعر ، هى مذهب الواقعية ، وكان منطقه كما سماه فى أول الأمر منطقاً تجريبيًّا . وقد انتقده برتراند رسل من هذا الوجه . حقًّا يذهب ديوى إلى رفض المعطيات بالمعنى الذى يعتقده التجريبيون من أنها نقطة البدء فى المعرفة ، ويدعو إلى القول بوجود عملية من « البحث » inquiry يتغير فى خلالها الذات والموضوع على حد سواء . وهذه العملية متصلة خلال الحياة بل خلال تاريخ الجماعة الثقافية . ومع ذلك ففيما يختص بأى مشكلة واحدة فلا بد من وجود بداية ، وهذه البداية تسمى « موقفاً situation » . والموقف كما يقول : هو « كلٌّ وجودىٌّ له صفات وهذا الكل فريد » وأن « كل موقف حين نحلله نجد أنه منبسط يشتمل فى ثناياه على تمييزات وعلاقات متعددة على الرغم من تعددها تكون كلاًّ كيفيًّا موحداً » وأن «الأشياء المفردة والأحداث المفردة تحدث داخل الموقف » . فنحن « نبرز الأشياء أكثر مما نشير إليها ، وليس ثمة ما يسمى قبولا سلبيًّا ، وما نسميه بالمعطى فهو مختار ، وأولى أن يكون مأخوذاً لا معطى »[1] .

وفضلا عن نقد رسل لغموض مثل هذه الاصطلاحات كالبحث ، والموقف ، فإن نقده الأساسى فى هذه الناحية يقوم على وجود ميتافيزيقا لايصرح بها ديوى ، وهى التسليم بوجود الأشياء الخارجية .

وإذا كان رسل قد انتقد ديوى مر النقد ، فإن ديوى قد انتقد رسل نقداً أشد فى منطقه الرياضى ، بدأه منذ استهلال هذا القرن فى كتابيه « دراسات فى النظرية المنطقية » و « مقالات فى المنطق التجريبى » وزاد عليه فى كتابه

(١) Bertrand Russell, in Shcilpp. p. 139.

الأخير « المنطق أو نظرية البحث » . فى مقدمة كتاب المقالات يقول :

« صحب هذا الإحياء للواقعية حركة هامة فى الرياضيات والمنطق ، نعنى محاولة إخضاع التمييزات المنطقية لمناهج الرياضة ، وفى الوقت نفسه أصبح موضوع الرياضة من العموم بحيث أصبح نظرية فى أصناف الحدود والقضايا وترتيبها — على الجملة منطقاً . وقد رأى بعض المفكرين فى الرياضيات نموذج المعرفة بسبب ما فيها من تحديد ونظام وشمول » (١) .

ويقول فى مقدمة كتابه « المنطق أو نظرية البحث » معتذراً عن استخدام الرموز ، وهى أساس المنطق الرياضى الحديث ما نصه : « نظراً إلى ما وصلت إليه حالة المنطق الراهنة فإن إغفال أى محاولة للصياغة الرمزية يثير ولا ريب اعتراضاً خطيراً فى ذهن كثير من القراء . وليس هذا الإغفال راجعاً إلى نفور من مثل تلك الصياغة . . . . يرجع إغفال الرمزية أولا إلى نقطة ذكرتها فى الكتاب وهى الحاجة إلى نشوء نظرية لغوية عامة لا ينفصل فيها الصورة عن المادة ؛ وثانياً إلى هذه الحقيقة وهى أن وجود مجموعة كاملة من الرموز يعتمد على نظام سابق من الأفكار الصحيحة عن التصورات والعلاقات التى نصوغها رمزياً »(٢) .

وهكذا ألغى ديوى بجرة قلم المنطق الرمزى الذى ينادى به رسل .

موضوع المنطق

وللمنطق موضوع قريب وموضوع بعيد . ولا خلاف بين المناطقة على موضوع المنطق القريب ، الذى هو ميدان علاقة القضايا بعضها ببعضها الآخر ، مثل الإثبات والنفى ، والدخول تحت قضايا أو عدم الدخول ، الفرد والعام وغير ذلك . ولا يشك أحد فى أن العلاقات التى تعبر عنها مثل هذه الألفاظ : هو وليس

---

(١) Essays, p. 28-29.

(٢) Logic, The Theory of Inquiry, p. IV.

هو ، إذا . . . إذن ، ليس . . . ولكن ، و ، أو ، بعض وكل . . . تنتمى إلى موضوع المنطق انتماءً يجعل من المنطق ميداناً خاصًّا .

ولكن الخلاف بين المناطقة يبدأ من البحث فى هذه الأمور السابقة أهى صور بحتة لها وجود مستقل قائم بذاته ، أم أن هذه الصور صور لموضوع ؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هذا الموضوع التى تستمد هذه الصور منه ، وماذا يحدث للموضوع حين يتشح بوشاح الصورة المنطقية[1] ؟

ونحن نرى من هذا النص أن ديوى لم يغير وجهة نظره التى أعلنها فى بداية القرن من أن موضوع المنطق هو عالم الواقع الذى نعيش فيه ، ومحاولة الربط بين عالم الفكر وعالم الواقع . إنه منطق يتلاءم مع نزعة ديوى الفلسفية ، نزعته الإنسانية نحو التربية والحضارة والمجتمع . منطق يتفق مع سلوك الإنسان كل ساعة وكل يوم حين يُصْدر أحكامه على المواقف ، ويزنها ، ويرجح مسلكا على غيره . منطق لا تنتهى أحكامه بتقرير القضايا التى تصل بين الموضوع والمحمول . ولكنه منطق أحكامه مفتوحة غير مغلقة نظراً إلى استمرار الأحكام واتصالها فى مجرى الخبرة .

إنه منطق يدخل فى حسابه عامل الزمان ، ما دام يرجع إلى الأحداث الواقعة ، أو ما يسمى بالقضايا الوجودية existential . وفى اللغات الأجنبية تقوم الجمل اللغوية على أفعال ، فهى كلها فعلية . على حين أن اللغة العربية تستعمل الجمل الإسمية . ولذلك كانت مناقشة المسألة من جهة اللغة أوضح فى اللغات الأوربية منها فى اللغة العربية. فقولنا : «هذا الشىء أحمر اللون This is red إما أننا نعنى به أنه قد أصبح أحمر أى تغيرت صفته إلى الاحمرار . وإما أن له القوة على تغيير شىء آخر بأن يجعله أحمر . وفى الحالين يقتضى التغيير انتقالا من ماض إلى حاضر إلى مستقبل . وليس فى الأشياء الموجودة فى الطبيعة حدود ونهايات ، إنها فى جريان دائم واتصال مستمر . لا يوجد فى الطبيعة

(١) Logic, p. 1.

حدود . ولكننا حين « نحكم » نحدد . وعندما نحدد نرتب وننظم . « فالحكم تعديل لموقف سابق موجود غير مستقر كان أم غير محدد إلى موقف محدد . وحيث كان الأمر كذلك ، فالحكم دائما شخصى بالمعنى الذى يتميز فيه الشخص individual عن الخاص particular والفردى singular على حد سواء ، فالحكم شخصى من جهة أنه يشير إلى موقف كيفى شامل . ومن هذا الوجه لا توجد أنواع مختلفة من الأحكام ، بل مظاهر متميزة أو تأكيد للحكم بحسب المظهر الذى يقع عليه التأكيد فى الموضوع »[١] .

بعبارة أخرى يريد ديوى أن يقول إن هذه القضايا مثل « الحديد صلب » و « الماء سائل »[٢] و « النار محرقة » وغير ذلك مما درج قدماء المناطقة على القول به ، ومما ورثهم الرمزيون فى استبدال الرموز بالألفاظ . لا يمكن أن تكون أحكامها صحيحة أو دالة منطقيًّا ، لأنها تشير إلى حقائق مطلقة . فليس الماء سائلا على الإطلاق ، بل فى ظروف معينة ، وفى مواقف خاصة . وبدلا من أن نتخذ الحكم أساس التفكير ، كما فعل كانط من قبل ، ينبغى أن نجعل « الموقف » أساس التفكير ، وأن نصل بين الموقف وبين البيئة من جهة ، وبين الشخص من جهة أخرى .

والمواقف تزخر بالأشياء والأحداث وتكوِّن سياقاً متصلا ، وهذا الكل المتصل السياق هو الذى يسمى « الموقف » . ونحن حين نفكر ، ونحكم على أشياء فى هذا الموقف ، فإنما يكون ذلك لأجل توجيه السلوك فى نهاية الأمر . وهذا يقودنا إلى المسألة الثانية الهامة فى منطق ديوى ، وهى أحكام القيمة ، أو الأحكام العملية .

---

(١) Logic : p. 220.

(٢) نلاحظ أن اللغة العربية تغفل فى هذه القضايا الزمن بتاتاً ، أى أن صفة السيولة بالنسبة للماء صفة مطلقة ، أما فى اللغات الأوربية فالرابطة وهى فعل الكينونة تدل على الأقل على الزمن الحاضر .

ولكى نفهم وجهة نظر ديوى ، ينبغى أن نرجع إلى المنطق التحليلى ، ذلك المنطق الذى يلغى بجرة قلم الأحكام التقديرية ، لأنها لا تقرر واقعاً ، ولا يمكن أن نصفها بالصدق أو الكذب . خذ مثلا القضايا الآتية : هذه الصورة جميلة ، أو أرى أن استثمار المال فى الأسهم الصناعية أحسن من استثمارها فى شراء أرض زراعية ، أو الأوفق أن يستيقظ المرء مبكراً ، وأمثال هذه القضايا لا تعد عند بعض المناطقة صادقة ولا كاذبة ، فهى لذلك غير علمية .

وقد أعنى ديوى نفسه من عبء القول بالصدق والكذب ، والصدق عند هؤلاء المناطقة هو مطابقة ما فى الذهن لما هو فى الواقع ، وهو ما يُعبر عنه بالحق truth . فلم يستعمل هذا الاصطلاح فى كتابه الأخير عن « المنطق أو نظرية البحث » .

وقد فطن برتراند رسل إلى تهرب ديوى من فكرة الحق أو الصدق ، فقال : إن هذه الفكرة فيما يبدو ليست بذات أهمية فى منطق ديوى ، وإنه فتش عنها فى كتابه فوجدها فى هامش إحدى الصفحات . نقلاً عن بيرس من أن « الرأى الذى يتفق عليه جميع الباحثين اتفاقاً مطلقاً هو ما نعنيه بالحق ، والموضوع الذى يمثل هذا الرأى هو الواقع » وتعريف آخر أدق من ذلك ولكنه مختلف عنه ، لأنه يجعل الحق مطابقاً لحد مثالى يسعى إلى بلوغه البحث ليصل إلى اعتقاد علمى . وطبقاً للتعريف الأول يخضع الحق لآراء المجتمع . ولما كان اصطلاح الحق مدعاةً لكثير من الغموض فقد عدل عنه ديوى إلى استعمال اصطلاح آخر هو « الحكم المضمون "warranted assertibility" كما عدل عن مذهب البرجماتية إلى مذهب العمليات العقلية operationalism ، لأن البرجماتية أصبحت مثاراً لكثير من التأويل المنحرف . ونحن نعلم أن برجماتية جيمس كانت تقوم على مذهب فى الحق وفى الحقيقة لم يرض عنهما ديوى .

يقول ديوى — فى رده على اعتراضات رسل — إنه يميز بين الصحة Validity وبين الحق truth . فالحق هو الحد المثالى للبحث المتصل الذى لم يزل . وقد وجد رسل فى هذا التعريف عسراً شديداً بسبب مبدأ اتصال البحث ، ويبدو أنه يأخذ الحق بمعنى صحة القضية فى التو والساعة ، أما الحق فى أى قضية راهنة ، طبقاً للتعريف المذكور ، فإنه خاضع لنتائج البحث المتصل . وهذه النتائج ليست حقًّا نهائيًّا بل مؤقتاً . وكلما امتد نطاق البحث كلما قرب المرء من الحق . فالحق غاية نقترب منها ولكننا لا نبلغها تماماً [١] .

الأحكام التقديرية

ولنرجع إلى الأحكام العملية. والذى يذهب إليه ديوى : « أن كل بحث موجه يشتمل بالضرورة على عامل عملى ، على نشاط نحو العمل والصنع يغيِّر من شكل المادة الموجودة السابقة » . « وإن ما يُروِّى فيه المرء كل يوم يتصل إلى حد كبير بمسائل تتعلق بما نفعله أو نصنعه . وكل فن تواجهه وكل مهنة تواجهها دائماً مشكلات من هذا النوع . ولو أننا شككنا فى وجودها لكان ذلك مساوياً لإنكارنا تدخل أى عنصر عقلى فى أى صورة من صور العمل ، ومساوياً لقولنا إن قراراتنا فى الأمور العملية هى ثمرة أهواء تعسفية للنوازع ، أو الهوى ، أو العادة العمياء ، أو العرف . فالفلاح ، أو الميكانيكى ، أو المصور ، أو الموسيقى ، أو الطبيب ، أو المحامى ، أو التاجر ، أو الصانع ، أو مدير المصنع ، يبحث دائماً ما أفضل شىء يفعله فيما بعد » [٢] .

وقد فطن ديوى منذ ابتداء اشتغاله بالمنطق إلى أن الأحكام العملية لها صفة منطقية ، على عكس ما يذهب إليه برتراند رسل مثلا من إغفاله هذا النوع من الأحكام [٣] . ومثال هذه الأحكام التى يخرجونها من نطاق الأحكام المنطقية ،

---

(١) انظر مقالى ديوى ورسل فى الصفحات In Schilpp 571-573. and 143-156.

(٢) Logic, p. 160-161. (٣) Essays, p. 336.

كقولك : يحسن به أن يستشير طبيباً؛ ليس من الحكمة استثمار مالك فى هذه الأسهم ؛ هذا وقت مناسب لبناء بيت ؛ إذا فعلت ذلك كنت مخطئاً . . إلخ .

هذه الأحكام العملية لها صور منطقية فى مذهب ديوى ، لأنها « أولا » تعبر عن « موقف » لم يستقر بعد ، وهذا الموقف موضوعى كما أنه شخصى . فإذا قلت : « الوقت الآن أحسن الأوقات بالنسبة لى لأشترى أسهماً فى السكة الحديدية » فهذا الحكم إنما هو حكم يدور حول نفسى بسبب أنه :

« أولا » حول مئات من العوامل الخارجة عنى .

و « ثانيا » أن موضوعات الأحكام العملية تستلزم أن تكون عاملا فى إتمام الموقف بحيث تحمله إلى خاتمته. فهناك فرق بين قضية تدل على حدوث ،مثل « لا يزال البيت محترقاً » أو « من المحتمل أن تمطر » وبين القضايا العملية التى ذكرناها من جهة أن الأولى تدل على نقص فى ذاتها ، أى أن البيت لم يتم احتراقه ، ولكنها لا تستلزم أن تكون عاملا فى تحديد إتمام الموقف .

و « ثالثاً » أن موضوع العمليات يرجح أحد مسلكين ويؤثر أحدهما على الآخر . أما الأحكام الوصفية فلا تأثير لها على موضوعها .

و « رابعاً » أن العمليات تحكم على الموقف بطريقة خاصة تجمع بين الغاية والوسيلة . فالغاية هى النتيجة الموضوعية التى نريد بلوغها ، وهى التى تحدد الوسائل وتكشف عن العقبات التى يجب اجتيازها بالرجوع إلى الظروف القائمة وبحثها .

وأحكام القيمة حالة من حالات الأحكام العملية[1] . أى حول عمل شىء من الأشياء . وقد طال الجدل حول أحكام القيمة، ويرجع هذا الجدل إلى الخلط بين الإحساس بقيمة شىء ، وبين الحكم بقيمته . فهناك فرق كما يقولون بين أن آكل طعاماً وألتذ بطعمه ، وأن أحكم على قيمة هذا الطعام . أى بين خير أو

(١) Essays : p. 358.

تجربة مباشرة وبين خبر نحكم به ونقدره . كالمطر قد يكون شراً حين يتساقط على شخص فى الطريق ، ويكون خيراً لرى الزرع . فالحكم فى الحالة الأولى نتيجة إحساس مباشر، وفى الحالة الثانية نتيجة تقدير . غير أن هذا لا يعنى وجود حكمين متباينين للقيمة ، بل يعنى أننا لم نتخذ بعد حكماً[١] .ذلك أن الحكم لا يكون إلا فى موقف بأسره، ونحن الآن نريد أن نحكم حكمين كوسيلة لموقفين متباينين ، أو كوسيلة لغايتين متعارضتين ، أى الضيق نتيجة المطر ، ونماء الزرع نتيجة سقوط المطر . والحكم بقيمة المطر على أساس التبرم به ليس حكماً قيمياً ، لأنه عاطفى وليس عملياً . أما الحكم العملى، وهو المطابق لحكم القيمة فهو أننا لن نقف سقوط المطر بسبب الضيق منه ، بل على العكس نود استمراره لفائدته .

الأحكام العملية لا تشتغل بالبحث فى قيمة الأشياء فى ذاتها ، بل فى طريق العمل كيف ينبغى أن يسير إلى كماله . حقاً قد يحكم أحدنا على قيمة الأشياء ، ولكن لا لذاتها، بل لأثرها فى حل الموقف ،فقيمتها ترجع إلى تأدية هذه الوظيفة، مثال ذلك أريد أن أشترى رداءً ، وعلى أى هيئة وثمن يكون . فالمسألة ترجع إلى الأحسن بالنسبة للعمل، لا الأحسن بالنسبة للأشياء . غير أنى فى هذا البحث أنظر إلى قيمة الأشياء، أى أثمان الملابس، وطرازها، ومتانتها، ورخصها، وجمالها ... إلخ. وهذه كلها صفات للأشياء لا من حيث هى كذلك، بل من جهة تدخلها فى إتمام موقف فى المستقبل . فقيمتها هى قوتها على أداء هذه الوظيفة[٢] .

الأحكام العملية والأخلاق

وقد قيل إن الأحكام العملية ليست علمية ، ولا يمكن من حيث هى كذلك أن تخضع للمناهج العلمية . ولو صح ذلك لانهدم مذهب ديوى من أساسه ، لأن فلسفته كلها — أو على الأقل الجديد فى فلسفته — فى إمكان تطبيق المناهج

(١) Essays : p. 359. (٢) Essays : 362.

العلمية على ميادين الأمور الاجتماعية والأخلاقية . وبحث هذه المسألة يقتضى تحليل الأحكام العلمية وما المقصود بالعلم ، ثم النظر هل ينطبق المنهج العلمى طبقا لهذا التحديد على الأحكام العلمية أو لا ينطبق .

والعلم مجموعة من المعارف المنظمة . هذا هو التعريف المتداول المقبول . فماذا نعنى بالنظام ؟ نعنى بذلك إما أن الوقائع فى ذاتها لها صفة النظام بصرف النظر عن الطريقة التى أدت إلى هذا الترتيب ، وإما أننا نعنى بذلك النشاط الفكرى فى الملاحظة والوصف والموازنة والاستدلال والتجريب والاختبار ، مما هو ضرورى للحصول على الوقائع ووضعها فى صورة متماسكة . الحق أن كل ما نصفه بقولنا « علمى » يدل على المعنيين معاً ، ولكن العلمى يدل أولا على المنهج ، ثم على النتائج المترتبة على هذا المنهج .

ولعل النظر إلى موقف الرجل العادى وموقف العالم يوضح المقصود من « العلمى » . فالرجل العادى يقبل الأشياء على علاتها ، ويسلم بها ، أما العالم فإنه ينقد ويبحث ويفحص . وقد يجمع أحدنا فى نفسه بين الموقفين ، موقف التسليم وموقف النقد ، ولكن الانتقال من الموقف العادى إلى الموقف العلمى يدل على أن اعتقاداً ما لم يعد صالحاً أن يقوم بذاته ، وأن الاعتقادات أصبحت نتائج ، نتائج للبحث لا أساساً يقوم البحث عليه . والنظر إلى القضايا على أنها نتائج يعنى أولا أن أساسها يقع خارجها ، هذا الأساس هو « البحث » ، وثانياً أن دلالة القضايا تقوم على قضايا أخرى. ويصبح موقفنا علمياً حين نتجه إلى القضايا الماضية للنظر فى صحتها validity ، من حيث إمكانها صياغة قضايا جديدة ترتبط بها ، وللنظر فى تثبيت معناها ، بالرجوع إلى استخدامها فى صياغة قضايا أخرى .

الخلاصة أن الصفة العلمية هى التى تؤكد « منطق البحث » لا منطق الصورة ، ومنطق البحث هو الذى يوضح المقصود من علم السلوك .

وإذا نحن لم نتجه بالصفة العلمية إلى جانب البحث فأكبر الظن أن مجموعة

المعارف المنظمة (أى العلم) ستنصرف إلى الموضوعات الطبيعية والرياضية ، كما ترد مسائل السلوك إلى صور طبيعية ورياضية .

والمقصود هو التشابه فى طريقة البحث لا فى نتائجه .

ومع ذلك فلننظر إلى الاعتراضات التى توجه إلى التوحيد بين الأحكام الطبيعية والأخلاقية .

يقولون : لا يوجد اتصال أخلاقى لأن أساس الحكم الأخلاقى موجود فى تصورات متعالية لا تصدر عن الخبرة .

والحكم الأخلاقى مباشر وحدسى ، ومن ثمّ لا يمكن اعتباره نتيجة ، لا يمكن وضعه مع غيره من الأحكام فى نسق منطقى .

وأن الحكم المباشر لا يعدل ، ولا يطبق .

وأن الأحكام العلمية تستند إلى العقل على حين تستند الأحكام الأخلاقية إلى الضمير ، فلا تخضع لإشراف الفكر .

وأن الأحكام العلمية تعتمد على مبدأ السببية ، أى اعتماد كل ظاهرة على الأخرى ، أما الأخلاقية فتعتمد على مبدأ الغائية ، أى تستمد وجودها من مثل أعلى هو غاية لها .

وأن الأحكام الأخلاقية إنما كانت كذلك لأنها ليست علمية ، حيث إنها تتصل بالمعايير والقيم والمثل العليا لا بالحقائق والوقائع ، فهى تبحث فيما ينبغى أن يكون ought to ، لا بما هو واقع what is .

وأن الأحكام العلمية تقرر الوقائع فى تسلسلها زمانيًّا وارتباطها مكانيًّا ، فمعرفة إحداها يفيد فى هدايتنا إلى الوقائع الأخرى وضبطها . أما الأحكام الأخلاقية فإنها تتعلق بالأفعال التى لا تزال فى طريقها إلى الأداء ، وأن « معناها » يوجد فيما بعد وذلك بواسطة الحكم ، ولأجل ذلك من المفروض أن الحكم الأخلاقى يسمو على كل شىء فى الخبرة .

وأن الحرية ملازمة للأمور الأخلاقية بحيث لا يمكن إجراء أى ضبط فكرى .

وأن الحكم الأخلاقى لا يقوم على وقائع موضوعية بل على الاختيار التعسفى أو الإرادة التحكمية ، تلك الإرادة التى نعبر عنها بضرب من الموافقة أو العزوف .

فإذا لخصنا هذه الاعتراضات فى صيغة منطقية واحدة قلنا إن الهوة بين ما هو علمى وما هو أخلاقى ترتد إلى قضية لها نقيضتان، وهما التمييز بين العام وبين الفردى ، أو بين الفكرى وبين العملى . فالقضايا العلمية تشير إلى شروط تطورية وإلى علاقات لها القدرة أن تصاغ موضوعياً . والأخلاقية ترجع إلى فعل فردى يعلو بطبيعته على الصيغة الموضوعية .

وأساس هذا التمييز أن الحكم العلمى كلى universal ، ومن ثمّ فهو فرضى أو شرطى ، وهو لذلك عاجز عن التعلق بالأفعال . أما الأحكام الأخلاقية فإنها واجبة categorical ، فهى فردية ومن ثمّ تتعلق بالأفعال .

يقرر الحكم العلمى أنه حيثما يوجد ظرف أو بعض الظروف يوجد كذلك ظرف خاص آخر أو بعض الظروف الأخرى .

ويقرر الحكم الأخلاقى أن هذه الغاية لها قيمة واجبة، ولذلك يمكن تحقيقها دون الرجوع لوقائع أو شروط سابقة .

يقرر الحكم العلمى ارتباطاً بين الشروط ، ويقرر الأخلاقى أن الفكرة غير مشروطة ولها أن تتحقق .

ولنا أن نتساءل الآن أولا : هل صحيح أن الحكم العلمى يبحث فى مضمونات لها بذاتها طبيعة عامة ؟ وثانياً : هل صحيح أن محاولة تنظيم الحكم الأخلاقى بواسطة الصياغة الفكرية يهدم القيمة الأخلاقية أو ينتقص من شأنها ؟

وجواب ديوى هو أن للأحكام العلمية نفس خصائص الأحكام الأخلاقية، لأنها أولاً ترجع إلى حالات فردية ، وثانياً إلى أفعال . أى أن الحكم المنطقى واحد فى الحالتين على السواء . ما دام النموذج المنطقى للأحكام العلمية يدخل فى حسابه الفردية والفعل .

ومن جهة أخرى تحتاج الأحكام الأخلاقية فى ضبطها إلى قضايا جامعة generic ، أى التى تقرر رابطة بين الشروط الداخلة ولها صورة موضوعية عامة . كما أنه فى الإمكان توجيه البحث للوصول إلى مثل هذه الكليات العامة .

إن الغرض الذى يهدف إليه العلم هو بلوغ القانون الذى يكون كاملا كلما اتخذ صورة المعادلة أو على الأقل صيغة الدوام فى العلاقات أو الترتيب . ومن الواضح أن أى قانون سواء صيغ فى هيئة معادلة أو ترتيب فإنه لا يحمل بذاته حقيقة فردية ، بل ارتباطاً خاصاً لشروط معينة . ولكن كيف يصل العلم إلى بلوغ صيغ لها صورة العموم ، وماذا يعمل العلم بها بعد بلوغها ؟

تفخر العلوم الحديثة بأنها ذات صفة تجريبية ، سواء من جهة أصلها الناشئ من التجارب المحسوسة ، أو من جهة اختبار قوانينها وكلياتها بالرجوع إلى تطبيقها على التجارب المحسوسة . وهذا دليل على أن القضايا الجامعة تشغل مركزاً متوسطاً ، وأنها قناطر نعبر بها من تجربة محسوسة إلى تجربة أخرى . ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت القوانين العلمية مجردات فكرية تُمتحن بمقدار تماسكها فى ذاتها وفيما بينها ، ونكون بذلك قد رجعنا إلى فكرة العلم فى العصر الوسيط .

وفضلا عن ذلك فلو كانت قضايا العلوم الطبيعية والبيولوجية مطلقة فإنها تكون عديمة النفع من الناحية العملية ، لأنها تعجز عن التطبيق ما دامت منعزلة عن الاتصال الفكرى بالحالات الفردية التى نريد أن نطبق عليها .

والآن وقد وحد ديوى بين طبيعة الحكم العلمى والأخلاقى ، وأنهما على حد سواء ينشدان العام ويرجعان إلى الخاص ، وأنهما معاً ينبعان من الحالات الفردية ويتطوران إلى كليات عامة ثم يعودان فى التطبيق إلى حالات فردية ، يبين أن العلوم الطبيعية لها « مقولات » تخصها بالضرورة مثل وحدات المكان والزمان والكتلة والطاقة وغير ذلك . وهذه المقولات تعرف لنا الشروط التى تعمل فيها الأحكام العلمية . كذلك مواقف السلوك لها « مقولات » تعد منها بمثابة الأدوات الضرورية لحل هذه المواقف . فأنت تجد المناقشات الأخلاقية زاخرة بمثل هذه

الاصطلاحات كالطبيعى والروحانى . الحسى والمثالى . المعيار والحق ، الالتزام والواجب ، الحرية والمسئولية وغير ذلك . ولو أننا اتخذنا مثل هذه المقولات كالحرية والحق والواجب والمسئولية والجزاء لا على أنها مصطلحات جاهزة منعزلة ، صحيحة فى ذاتها أو غير صحيحة ، بل اتخذناها على أنها أدوات نافعة فى الوصول بالمواقف العملية إلى نتائجها ، لأمكن الارتفاع بالأمور العملية فى السلوك إلى مرتبة علمية . « وإنما يتيسر ذلك بالرجوع إلى الموقف الذى منه تنبع المقولات وتؤدى وظيفتها ، وهذا الرجوع هو الذى يمدنا بأساس قيمتها وأثرها »[١] .

هذا هو الجانب المنطقى من القضايا العملية ، ولننظر الآن فى جانبها الأخلاق . وإنما قدمنا الحديث عن منطق التقدير ، لأن فلسفة ديوى منهج وطريقة قبل أن تكون مذهباً ونظاماً . وهو نفسه ينص على ذلك فى فصل من كتابه « البحث عن اليقين » بعنوان « سلطان المنهج »[٢] The Supremacy of Method . ويصور جوزيف راتنر فلسفة ديوى فى ثلاث دوائر متداخلة ، الأولى هى التفكير التأملى أو المنطق أو ما يسميه ديوى فيما بعد البحث ؛ والدائرة الثانية المحيطة بها أنواع النشاط الإنسانى العملى أو النفعى أو الجمالى أو الدينى أو الأخلاق الاجتماعى ؛ والثالثة المحيطة بهما هى العالم الحضارى الاجتماعى ، أو المجتمع من جهة هيئة نظمه . والفلسفة هى الصلة بين هذه الميادين الثلاثة بين المنطق ، والخبرة الإنسانية ، والحضارة البشرية[٣] .

وسنكتفى بتطبيق منهج ديوى فى البحث على الأخلاق .

---

(١) Problems of Men, p. 234.

(٢) انظر الفصل الذى كتبه هنرى ستيوارت عن نظرية ديوى الأخلاقية فى كتاب شيلب ص ٢٩٣ — ٣٣٣ . وانظر كتاب البحث عن اليقين .

(٣) in Schilpp — p. 49-50.